قوانين الزكاة الحديثة (١)

س: في الحلقة السابقة قلتم إننا بحاجة إلى تشريع ينظم علاقة الزكاة بالضريبة بحيث يتم خصم الزكاة من وعاء الضريبة، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن التشريعات المعاصرة للزكاة، فهل تمت محاولات لسن تشريع تجمع على أساسه الزكاة؟

ج: الزكاة فريضة من فرائض الإسلام، وقد وكلت الشريعة إلى الدولة مهمة جمعها وإنفاقها، وجعلت ذلك واجبا من واجباتها، ولا أدل على ذلك من أن آية الصدقات ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة:٦٠] قد قررت سهما للعاملين عليها، ومعنى ذلك أن هناك جهازا يشرف على جمع الزكاة وإنفاقها، وهذا الجهاز هو جزء من الجهاز الإداري للدولة، وأي دولة تتخلف عن تحقيق ذلك فهي عاصية، وغير ملتزمة، وكلنا يعلم أن النبي ﷺ كان إذا أهل شهر المحرم أرسل عماله على الزكاة يذهبون إلى الجهات المختلفة ويأتون الناس على مياههم ومقار إقامتهم، فيجمعون الزكاة من المكلفين ويعطونها للمحتاجين إليها في نفس المكان، ذلك أن الزكاة كما نعلم فريضة محلية أي تنفق في نفس المنطقة التي جمعت فيها، ولا تنقل إلى غيرها من المناطق إلا إذا لم توجد إليها حاجة في مكان جمعها، أو إذا كانت حاجة جهة أخرى أكثر إلحاحاً فإذا نقلت خطأ وجب ردها إلى الجهة التي جمعت فيها يقول النبي ﷺ «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» أي في نفس المنطقة.

هذه المواصفات الخاصة بكيفية الجمع وكيفية الإنفاق، وإمكانية النقل لمن هو أشد حاجة، كل هذه الأعمال لا يمكن للفرد أن يقوم بها، فهو لا يدرى أي المناطق أحوج، وهو لا يمكن أن يعين عاملاً عليها، ولا يمكن أن يحقق بقية أهداف الزكاة مثل الإنفاق على الدعوة أو الإنفاق على المؤلفة قلوبهم وقد يكونون في دول أجنبية ثم إن الفرد لا قدرة له على معرفة من يستحق، كل هذه الأعمال لا يمكن أن يقوم بها أحد غير الدولة، وعليه فإن الله تعالى عندما فرض الزكاة لتحقق هذه الأهداف كان قد أوجب على الدولة أن تلتزم بجمع وإنفاق الزكاة، ولذلك تأخر فرض الزكاة إلى وقت قيام واستقرار الدولة في المدينة، بينما فرضت الصلاة قبل الهجرة والمسلمون مستضعفون بمكة.

إذاً جمع الزكاة وإنفاقها مسئولية الدولة، وبناء عليه لابد من إيجاد تشريع أو قانون للزكاة مثل بقية القوانين الملزمة، والتي يمثل الخروج عليها مخالفة قانونية تستلزم توقيع عقوبات رادعة لهذه المخالفات.

س: ألم تجر محاولات في هذا الخصوص؟

جـ: لقد جرى الكثير من المحاولات، وتمت صياغة العديد من قوانين الزكاة، لكننا للأسف لم نصدر واحداً منها حتى الآن، وكل جهة من الجهات صاحبة الاهتمام تضع مشروع قانون للزكاة، وتحاول إصداره من المجالس التشريعية لكن المحاولات لم تنته إلى نتيجة حتى اليوم.

س: ما أهم هذه المشاريع التي قدمت للمجالس التشريعية بشأن الزكاة؟

جـ: لا نستطيع أن نقول إن هناك مشروعاً أهم من مشروع فكلها مشروعات

تهدف إلى المصلحة وإلى تمكين الناس من تطبيق الفريضة التي شرعت لتحقيق الغنى للمجتمع وترفع عن كاهل الفقير والمحتاج وطأة الفقر والحاجة، وإنما نستطيع أن نقول إن مشروعاً له فضل السبق على غيره وآخر جاء تالياً له، وثالثاً وضع ولم يقدم للمجالس التشريعية مثلاً، لكنها كلها مشاريع تهدف إلى خير المجتمع وتحقيق مصالحه.

س: ما أول هذه المشاريع والتي لها فضل السبق؟

جـ: أول مشروع في هذا الخصوص هو المشروع الذي أعده لفيف من العلماء وتولى صياغته المرحوم الإمام محمد أبو زهره وشارك فيه المرحوم الشيخ عبد الفتاح حسن والمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف وآخرون وهو معروف بين المهتمين باسم مشروع الشيخ أبو زهره رحمه الله تعالى، وقد تولى تقديمه إلى مجلس النواب المصري النائب إمام بك واكد، وجاء في صدر هذا المشروع ما يلي:

«مشروع قانون للزكاة مقدم إلى مجلس النواب المصري في عام ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م قام بوضعه وصياغة مواده ومذكرته التفسيرية الإمام الشيخ محمد أبو زهره، مع لفيف من أساتذة الأزهر الشريف.

وأظهر ما في هذا المشروع أنه يفرض الزكاة في كل الأموال، ويفرضها على كل المقيمين بمصر، وينفقها على كل المصريين ليقضى على الفقر والجهل والمرض، آخذاً برأي سيدنا عمر الذي يعطى من الزكاة أهل الكتاب، والذي فرض الزكاة على بني تغلب عندما فضلوها على الجزية، وهو يتكون من ثمان مواد. ولم يقر هذا المشروع إذ استمر معروضاً على مجلس النواب حتى حل المجلس وجاء مجلس آخر وحل أيضاً ثم

قامت ثورة ٢٣ يوليو، وتغيرت الظروف، وبقى المشروع يمثل ثروة فقهية وسابقة جيدة في محاولة تقنين الزكاة، وإعادتها إلى حيث يجب أن تكون، وسيلة للقضاء على الفقر والجهل والمرض، كما نص على ذلك مشروع القانون.

س: إذا أول مشروع قانون لجمع الزكاة هو الذي صاغه الإمام أبو زهره وعرف باسمه.

جـ- نعم هذا هو المشروع الأول من مشاريع تقنين الزكاة، وقد كان فاتحة لقوانين كثيرة في مصر والعالم العربي لعلنا نلقى الضوء عليها في الحلقة القادمة بإذن الله تعالى.

والله ولي التوفيق